

وليد خدوري

احتياطي الغاز الطبيعي في المياه الإقليمية الفلسطينية: الإمكانيات والتحديات

تتناول هذه المقالة الإمكانيات المتاحة لتطوير حقول الغاز الطبيعي الموجودة في المياه الإقليمية الفلسطينية، ولا سيما قبالة ساحل غزة. وتعرض، بالأرقام، لاحتياطي الغاز الطبيعي في شرق البحر الأبيض المتوسط، وبالتحديد في مصر وإسرائيل، علاوة على ساحل قطاع غزة، وللامتيازات الحصرية وغير الحصرية التي نالتها الشركات المنقبة وعلى رأسها شركة "B G" البريطانية. وتعرض كذلك للعقبات التي تواجه إمكان تطوير هذه الحقول، وفي مقدمها الشروط والصعوبات الإسرائيلية والخلافات السياسية الفلسطينية.

الإسرائيلية بالغاز الطبيعي، ومدعياً أن هذا الأمر مخالف للقوانين المرعية، ومطالباً بإلغاء الامتياز لأنه يهدد مصالحه المستقبلية. من نافل القول أن اكتشاف نحو تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي في المياه الإقليمية الفلسطينية يشكل نقلة نوعية مهمة للاقتصاد الفلسطيني الذي يرزح تحت وطأة الاحتلال الإسرائيلي منذ سنة ١٩٦٧، إذ تشير التقديرات الأولية إلى أن الاستغلال الاقتصادي لهذا المورد الطبيعي يمكن أن يدر نحو ١٠٠ مليون دولار سنوياً على الخزينة الفلسطينية، ناهيك عن توفير مصدر طاقة محلي لمحطات الكهرباء الفلسطينية بدلاً من استيراد الوقود من إسرائيل، كما هو الوضع حالياً، ومن ثم تفادي الضغوط والانقطاعات المتكررة لهذه الإمدادات التي تؤدي بدورها إلى توقف محطات الكهرباء عن العمل، الأمر الذي يسبب مشكلات اقتصادية واجتماعية جمة للمواطنين

في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، اكتشفت شركة "بي جي" البريطانية حقلاً للغاز الطبيعي في المياه الإقليمية الفلسطينية قرب ساحل غزة. لكن تطوير الحقل تأخر بسبب خلافات سياسية متعددة، أهمها انعكاسات الانتفاضة الثانية على العلاقات الفلسطينية - الإسرائيلية، ومؤخراً الخلاف السياسي بين حركتي "فتح" و"حماس" بعد قيام الأخيرة بالانقلاب والسيطرة على مقاليد الحكم في قطاع غزة في ١٤ حزيران/يونيو ٢٠٠٧، فضلاً عن العراقيل والشروط الإسرائيلية، ومنها اشتراط نقل الغاز عبر أنبوب بحري إلى الأراضي الإسرائيلية أولاً، ومن هناك عبر الأراضي البرية إلى محطة كهرباء غزة الجديدة التي تم الانتهاء من تشييدها مؤخراً، علاوة على الدعوى القضائية التي رفعها بعض شركات الطاقة الإسرائيلية الصغيرة متهماً فيها شركة "بي جي" بالحصول على امتياز احتكاري وحصري في تزويد مؤسسة الكهرباء

الصناعات الثقيلة التي تستهلك الكثير من الطاقة. شجعت هذه الاكتشافات التي نجم عنها تطوير الطاقة الإنتاجية للغاز الطبيعي من المياه المصرية الشركات العالمية والدول الأخرى المطلة على الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط، على البحث عن المصادر الهيدروكربونية في المناطق البحرية المجاورة، على الرغم من اختلاف الطبقات الجيولوجية من منطقة إلى أخرى. وفعلاً هناك محاولات قائمة حالياً لاكتشاف النفط والغاز في المياه الإقليمية لكل من قبرص ولبنان وسورية وإسرائيل وفلسطين.

الغاز في إسرائيل

حاولت شركات إسرائيلية صغيرة ومغمورة اكتشاف البترول في الأراضي الإسرائيلية - اليابسة والبحر - إلا إن معظم هذه المحاولات باء بالفشل،^(١) إلى أن بدأت شركة "بي جي" البريطانية المتخصصة بالغاز في سنة ١٩٩٦ التحري عن وجود الغاز في المياه الإقليمية الإسرائيلية. ومن الجدير بالذكر أن لدى شركة "بي جي" مصالح بترولية واسعة في مصر من خلال الاتفاقات التي أبرمتها مع السلطات البترولية المصرية والاكتشافات التي حققتها هناك.

في ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، أعلنت شركة "بي جي" وشريكها الإسرائيلي، إسامكو، نجاحهما في اكتشاف الغاز في بئر "أور - ١" في منطقة امتياز "ميد يافني" البحرية، التي تبعد ٢٠ ميلاً عن الساحل الإسرائيلي.^(٢) وقد تم العثور على الغاز على عمق ٦٩٥ متراً تحت سطح البحر، وأشارت نتائج الفحص الأولية إلى إمكان إنتاج كميات محدودة جداً من الغاز لا تتعدى ٢١ مليون قدم مكعب في اليوم، مع إمكان إنتاج كميات أكثر من

الفلسطينيين. كما يمكن لهذا الاستغلال أن يوقف سياسات العقاب الجماعي التي تمارسها إسرائيل بقطع إمدادات الطاقة عن مناطق بأكملها جراء خلاف سياسي مع الفلسطينيين.

اكتشاف الغاز الطبيعي

في شرق البحر المتوسط

استمرت المنطقة الشرقية من البحر الأبيض المتوسط من دون برامج تنقيب واستكشاف بترولي تذكر حتى أوائل عقد التسعينيات من القرن الماضي، وبالذات إلى أن وافق مجلس الشعب المصري على اقتراح من وزارة البترول بتعديل بنود استكشاف وتطوير الغاز الطبيعي، ومنح اكتشافات الغاز امتيازات اكتشاف النفط نفسها. وقد ساعد هذا التعديل في بنود الاتفاقات البترولية مع شركات النفط العالمية، في التنقيب عن الغاز الحر في الأراضي والمياه الإقليمية المصرية، وبالذات في البحر الأبيض المتوسط، شمالي الإسكندرية وبور سعيد حيث تراكم طمي نهر النيل عبر قرون من الزمن.

وارتفع فعلاً احتياطي الغاز الطبيعي المؤكد المصري من نحو ١٢ تريليون قدم مكعب في أوائل عقد الثمانينيات إلى نحو ٦٩ تريليون قدم مكعب في نهاية سنة ٢٠٠٦. وقد ساعدت هذه الاكتشافات الضخمة، ومعظمها في مياه البحر الأبيض المتوسط، علاوة على اكتشافات أخرى في خليج السويس والصحراء الغربية، في بروز مكانة مصر بين الدول المنتجة للغاز والمصدرة له، وأتاحت لمصر تصدير الغاز الطبيعي عبر أنبوب الغاز العربي إلى الأردن وسورية، ومن ثم إلى لبنان وتركيا وأوروبا، وكذلك تصدير الغاز المسيل إلى إسبانيا. هذا بالإضافة إلى تحويل معظم محطات الكهرباء المصرية كي تستعمل الغاز بدلاً من "الفيول أويل" في توليد الكهرباء، وإيصال الغاز عبر شبكة من الأنابيب المحلية إلى مناطق سكنية في القاهرة والإسكندرية، وكذلك إلى بعض مصانع

(١) وليد خدوري، "الاستكشاف والتنقيب عن البترول في إسرائيل"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ١ (شتاء ١٩٩٠)، ص ٦٥ - ٨٥.

(٢) "ميس"، ١١/٨/١٩٩٩.

منطقة جيولوجية أخرى بعمق ١٩٠٠ متر تحت سطح البحر.

لكن على الرغم من محدودية كميات الغاز الممكن إنتاجه من هذا الحقل، فقد أثار اكتشافه، وإمكان العثور على حقول أخرى لاحقاً، التفاؤل المفرط في بعض الأوساط الإسرائيلية بتحقيق سياسة الاكتفاء الذاتي في توفير مصادر للطاقة، على الأقل بالنسبة إلى توليد الكهرباء، وذلك بدلاً من الاضطرار إلى سياسة الاعتماد الكامل على استيراد جميع موارد الطاقة. وقد تعززت روح التفاؤل في حينه مع إعلان مؤسسة الكهرباء الإسرائيلية مشاريع طموحة تهدف إلى تقليص الاعتماد على الفحم و"الفيول أويل" و"الديزل" في توليد الكهرباء، والتوسع بدلاً من ذلك في استعمال الغاز.

إن امتياز "ميد يافني" هو واحد من خمس مناطق امتياز بحرية حازتها شركة "بي جي" (حصة ٦٥٪) مع اتحاد (كونسورتيوم) لشركات إسرائيلية بقيادة إسامكو (حصة ٣٥٪). وتبلغ مساحة مناطق الامتياز الخمس ٢٠٠٠ كم^٢، والمناطق البحرية هي: "ميد يافني" (منطقة ٢٣٩)؛ "ميد تل أبيب" (منطقة ٢٤٠)؛ "ميد حديرا" (منطقة ٢٤١)؛ "ميد إشدود" (منطقة ٢٤٢)؛ "ميد هشارون" (منطقة ٢٤٣). كما منحت الحكومة الإسرائيلية شركة "بي جي"، بالمشاركة مع شركة "الشرق الأوسط للطاقة"، امتيازاً للاستكشاف في ثلاث مناطق بحرية أخرى في المياه الإقليمية الإسرائيلية بمساحة ١٠,٠٠٠ كم^٢. وتمتد رقعة هذه الامتيازات من شمال المياه الإقليمية الإسرائيلية إلى تلك الموجودة في الجنوب بمحاذاة المياه الإقليمية المصرية. وبالإضافة إلى ذلك حاولت "بي جي" مع شركة "الشرق الأوسط للطاقة" الفوز بمناقصة تشغيل مصانع الغاز المزمع تشييدها في إسرائيل.

من الجدير بالذكر أن إسرائيل كانت دخلت منذ فترة طويلة في مفاوضات مع مصري كي تزودها هذه الأخيرة بالغاز الطبيعي، إلا إن هذه

المفاوضات لم تحقق أي نتائج ملموسة حتى الآن. كما أن هناك مفاوضات مع تركيا وشركات دولية لمد خط أنبوب الغاز الذي يتم تشييده حالياً من منطقة بحر قزوين إلى تركيا عبر الجزء الشمالي الشرقي من البحر الأبيض المتوسط، ولتشييد محطة ضخ في الجزء الشمالي من جزيرة قبرص (الجزء الذي تحتله تركيا) لإيصال الخط إلى شمال إسرائيل. لكن هذا المشروع لم يتم تحقيقه حتى الآن. وتنطلق السياسة الإسرائيلية في محاولاتها استيراد الغاز من مبدأ أمني يتمثل في عدم الاعتماد على مصدر إمدادات واحد فقط، وبالذات عدم الاعتماد على خط أنابيب يمر بأراض عربية. لقد ذهبت خطط مؤسسة الكهرباء الإسرائيلية سدى حتى الآن، ولم تنجح في تنفيذ مخطتها الطموح لاعتماد أوسع على الغاز في توليد الكهرباء وفي تنويع مصادر الغاز، بدلاً من الفحم و"الفيول أويل" و"الديزل"، التي يتم استيرادها حالياً. وكان مخطط المؤسسة الإسرائيلية يرمي إلى وقف استيراد الفحم و"الفيول أويل" في النصف الثاني من هذا العقد، والاعتماد بدلاً من ذلك على ٤ مليارات متر مكعب من الغاز سنوياً. والسبب وراء هذا التغيير في أنواع الوقود الذي كان مخططاً له هو توفير النفقات وتحسين الوضع البيئي. وقد تم فعلاً تحويل محطات كهرباء في إشدود وتل أبيب وحيفا من أجل استعمال مزدوج للغاز أو الوقود القديم. وتشير المخططات المتوفرة، والتي لم يتم تحقيق معظمها لعدم توفر الغاز، إلى إمكان توسيع سوق الغاز في إسرائيل إلى نحو ٧ مليارات متر مكعب في سنة ٢٠١٠، تستهلك منها مؤسسة الكهرباء نحو ٨٠٪، من خلال تحويل نحو نصف محطات الكهرباء كي تعتمد على الغاز.

وتشير إحصاءات مؤسسة الكهرباء إلى استعمالها النسب التالية من مصادر الطاقة في توليد الكهرباء سنة ٢٠٠٦: الغاز الطبيعي ١٨٪؛ الفحم ٧١٪؛ "الفيول أويل" ٥٪؛ "الديزل" ٥٪. بينما مخططها لسنة ٢٠١١ هو الآتي: استعمال الغاز بنسبة ٤٠٪، و"الديزل" بنسبة ٥٪، و"الفيول أويل"

بنحو تريليون قدم مكعب. ويعتبر حجم هذا الاحتياطي معقولاً نسبياً، أي ليس محدوداً جداً وليس ضخماً، لكن يشكل حدثاً مهماً، لقربه من الساحلين الفلسطيني والإسرائيلي، ولكونه كذلك الأول من حيث الحجم في هذه المنطقة المهمة، وملائماً للأسواق المحدودة الحجم نسبياً المجاورة له.

أُجريت دراسة فنية في سنة ٢٠٠١ اقترحت "بي جي" في إثرها تشييد خط أنابيب بحري لإيصال الغاز مباشرة إلى محطة كهرباء غزة الجديدة. وقد وافقت السلطة الفلسطينية في سنة ٢٠٠٢ على خطة التطوير هذه. وفي أواخر سنة ٢٠٠٢، أجرت شركة "بي جي" مسحاً سيزمياً إضافياً لمساحة ٩٢٥ كم^٢ ما بين الساحل الفلسطيني والاكتشافات.

إلا إن إسرائيل تطالب الآن بأن يتم مد الخط البحري إلى أشكلون (عسقلان) أولاً، وذلك لتزويد محطاتها الكهربائية، ومن ثم مد الخط براً إلى محطة كهرباء غزة (أنظر الخريطة المرفقة). والسبب العلني لهذا الاقتراح هو لمنع تحويل السلطة الفلسطينية أموالاً للإرهاب. أما السبب غير المعلن فهو لضمان وصول الإمدادات الغازية إلى محطاتها الكهربائية أولاً، وكذلك التحكم في حجم الوقود الذي يتم تزويده لمحطة كهرباء غزة الجديدة، ومن ثم معرفة الربح المالي الناتج من المبيعات. حفرت شركة "بي جي" بئرها الثانية في الفصل الرابع من سنة ٢٠٠٠. (٣) وفي الفترة نفسها، أكد وزير البنى التحتية السابق، أبراهام شوحاط، أن إسرائيل "مستعدة لشراء الغاز الفلسطيني على الرغم من القلاقل" (الانتفاضة).

من الجدير بالذكر أن إسرائيل تحاول منذ عقد من الزمن المضي قدماً بعدة مشاريع لتنويع مصادر استيراد الغاز الطبيعي وتحديث قطاع الكهرباء، وذلك بحسب وزير البنى التحتية السابق، بنيامين بن - إلعيزر، في خطاب له أمام مؤتمر للطاقة عقد في أواخر أيار/مايو ٢٠٠٧ في رامات

بنسبة ٣٪، والفحم بنسبة ٥٢٪.

كما تشير إحصاءات المؤسسة إلى توفر طاقة إنتاجية لديها تعادل ١١,٠٠٠ ميغاوات، وإلى أن هناك طاقة إضافية تقدر بنحو ٣٠٠٠ ميغاوات متوفرة لدى شركات الكهرباء المستقلة.

يزداد استهلاك إسرائيل من الكهرباء سنوياً بنسبة ٣,٥٪ تقريباً. ومن ثم هناك حاجة إلى إضافة محطات كهرباء جديدة بطاقة ١٠٥٠ ميغاوات حتى سنة ٢٠١١ من أجل تفادي شح الطاقة الكهربائية وانقطاعها بعد تلك الفترة. وهناك فعلاً عدة محطات كهرباء في قيد الإنشاء حالياً، واحدة منها فقط تعتمد كلياً على الفحم.

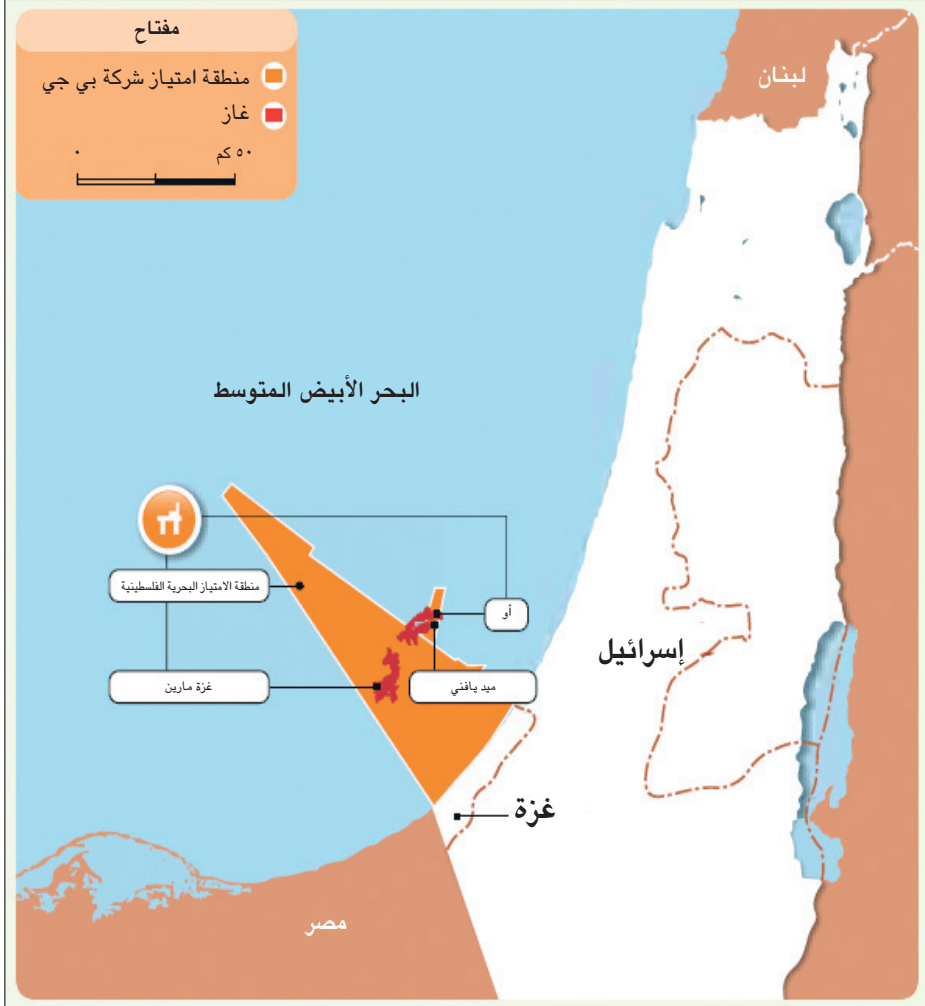
اكتشاف الغاز الطبيعي

في المياه الإقليمية الفلسطينية

في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، منحت السلطة الفلسطينية شركة "بي جي" امتيازاً حصرياً للتنقيب عن الهيدروكربون في مجمل المنطقة البحرية المحاذية لشاطئ غزة لمدة ٢٥ عاماً (أنظر الخريطة المرفقة). ويشارك شركة "بي جي" كل من شركة "اتحاد المقاولين الدولية" والصندوق القومي الفلسطيني. أعلنت شركة "بي جي" في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ أنها نجحت هي وشريكها، شركة اتحاد المقاولين الدولية والصندوق القومي الفلسطيني، في اكتشاف الغاز في بئر "غزة مارين - ١" في المياه الإقليمية الفلسطينية. تقع هذه البئر على مسافة ٢٠ كم جنوبي/جنوبي غربي بئر "أور - ١" الواقعة في منطقة "ميد يافني" البحرية الإسرائيلية (أنظر الخريطة المرفقة)، ونحو ٣٦ كم غربي ساحل غزة. وقد استعملت "بي جي" المسح السيزمي الثلاثي في أكثر من ١٠٠٠ كم^٢ من هذه المنطقة البحرية، كما تم إجراء المسح السيزمي الثلاثي الأبعاد وحفر بئرين منتجتين في النصف الثاني من سنة ٢٠٠٠، هما بئر "غزة مارين - ١" وبئر "غزة مارين - ٢". وتم في إثر هذين الاستكشافين الناجحين تقدير الاحتياطي الغازي في مياه الامتياز الفلسطيني

(٣) "ميس"، ٢٣/١٠/٢٠٠٠؛ "هآرتس"، ٢/١٠/٢٠٠٠.

منطقة الامتياز البحرية التي منحتها السلطة الوطنية الفلسطينية لشركة بي جي البريطانية



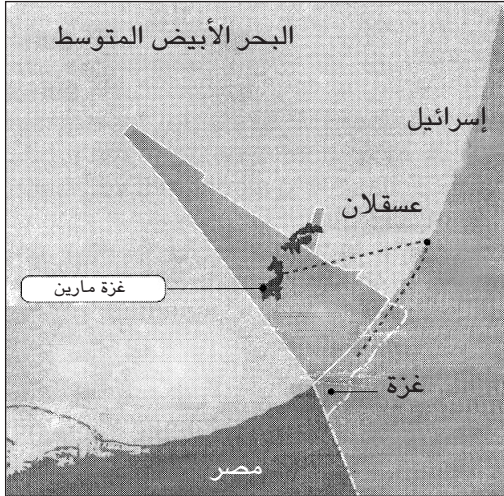
(المصدر: شركة بي جي).

وهناك دراسة لإمكان ربطه بخط أنابيب أشكلون - إيلات، الأمر الذي سيوفر للأسواق الآسيوية الفرصة لشراء نفط بحر قزوين.^(٤) ومن المعروف أن فكرة تصدير نفط بحر قزوين عبر خط أنابيب عسقلان - إيلات قد فشلت، نظراً إلى المقاطعة التي واجهتها الناقلات التي حملت النفط من إيلات إلى أسواق آسيا عند توقفها للتحميل في موانئ دول الخليج العربي.

غان. وأكد الوزير بن - إيلعيزر في خطابه هذا أن المحاولات جارية لمد مجموعة من خطوط الأنابيب البحرية من ميناء جيهان التركي لنقل الغاز والنفط والماء ولربما الكهرباء في وقت لاحق. وأضاف الوزير الإسرائيلي أن أنبوب النفط سيكون مكملاً للأنبوب الممتد من جمهورية أذربيجان إلى تركيا.

(٤) "ميس"، ٣/٧/٢٠٠٣.

خط أنبوب الغاز المقترح من جانب إسرائيل



غاز

---- خط الأنبوب - مقترح

منطقة امتياز شركة بي جي

□ حقل شركة بي جي في المياه الفلسطينية

(المصدر: شركة بي جي).

كي يتم توسيع مصنع التسييل الذي تشيده الشركة في منطقة أدكو المصرية. وقد أزعج إسرائيل فكرة تصدير الغاز إلى مصر من منطقة تعتبرها واقعة تحت نفوذها السياسي والعسكري، ناهيك عن ضغوط الحكومة البريطانية على تل أبيب للتوصل إلى اتفاق مع شركة "بي جي".

من نافل القول أن السبب الإسرائيلي في الموافقة على شراء الغاز الفلسطيني هو الأداء المحدود لحقل "مارين - ب" الغازي في المياه الإسرائيلية، الذي بلغ معدل إنتاجه في سنة ٢٠٠٦ نحو ٢٢٣ مليون قدم مكعب في اليوم فقط، والذي يتوقع نفاذ احتياطيه خلال عقد من الزمن في حال استمرار الإنتاج على هذا المستوى مستقبلاً، ومن دون تحقيق اكتشافات جديدة لتعويض المفقود.^(٥) وهناك مفاوضات جارية بين الشركاء الثلاثة

(٥) "ميس"، ١١/٦/٢٠٠٧.

في ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٧، نشرت كل من صحيفة "هآرتس" ووكالة رويترز خبراً فحواه أن المفاوضات بين شركة "بي جي" والسلطات الإسرائيلية بشأن إيصال الغاز الفلسطيني إلى إسرائيل تتقدم إيجابياً، لكن ما يعوق تحقيق الاتفاق هو الأزمات السياسية. وأشارت المعلومات من المصدرين الإعلاميين المذكورين إلى أن الريع المالي المتوقع للحكومة الفلسطينية من حصتها في حقول الغاز والضرائب التي ستجنيها هو نحو ١٠٠ مليون دولار سنوياً على مدى فترة العقد البالغة ١٥ عاماً. كما أضافت صحيفة "لندن تايمز" في حينه أن قيمة الصفقة ما بين إسرائيل وشركة "بي جي"، في حال توقيع الاتفاق بينهما، هي نحو ٤ مليارات دولار.

وأعلنت نشرة "ميس" النفطية المتخصصة، في ١١ حزيران/يونيو ٢٠٠٧، أن شركة "بي جي" على وشك الاتفاق مع السلطات الإسرائيلية على سعر الغاز الذي ستزود الحقول البحرية الفلسطينية إسرائيل به، بعد أن وافقت الحكومة الإسرائيلية، في ٢٩ نيسان/أبريل، على اقتراح لرئيس الحكومة، إيهود أولمرت، بأغلبية ٢١ صوتاً في مقابل ٣ ضد، سعراً جديداً أعلى من السابق. وكانت إسرائيل عرضت، في بادئ الأمر، دفع سعر ٣,١٠ دولارات لكل وحدة حرارية بريطانية للغاز الفلسطيني، إلا إن شركة "بي جي" رفضت هذا العرض في ذلك الوقت لأنها لم تعتبره سعراً اقتصادياً معقولاً، وتم الاتفاق في نهاية المطاف على سعر أعلى هو ٤ - ٤,٥٠ دولارات للوحدة الحرارية البريطانية. ويتوقع أن تجبي السلطة الفلسطينية نحو مليار دولار خلال فترة العقد (من بدء الإنتاج المخطط له في سنة ٢٠١١ ولمدة ١٥ عاماً) نتيجة هذا الاتفاق. أما تكاليف المشروع التي ستحملها شركة "بي جي" فهي نحو ٧٥٠ مليون دولار.

حصلت هذه الموافقة الإسرائيلية بعد عام من إعلان شركة "بي جي" استعدادها لتزويد مصر بالغاز، من أجل توفير إمدادات تبلغ نحو ٣,٦ ملايين طن سنوياً لتأمين كميات إضافية من الغاز

تصدير الغاز إلى الساحل الإسرائيلي أولاً، ومن ثم مد الخط إلى محطة كهرباء غزة الجديدة. وتدعي إسرائيل أن السبب وراء هذا المطلب هو الحصول على معرفة دقيقة بكمية الغاز الذي ستحصل عليه السلطات الفلسطينية، كي يكون لديها صورة واضحة لكمية المبالغ المتدفقة على الجهات الفلسطينية، وذلك منعاً لأي تسرب للأموال إلى جهات إرهابية. أمّا السبب الحقيقي لهذا المطلب، فهو التأكد من أن إسرائيل ستحصل على إمدادات الغاز أولاً، وإذا حدث أي انقطاع في التصدير فسيشمل الطرفين في آن واحد.

وهناك كذلك مشكلة الصراع السياسي الدائر ما بين حركتي "فتح" و"حماس"، واستيلاء "حماس" على السلطة في قطاع غزة من خلال عملية انقلابية. ومن الواضح أن هذا الوضع السياسي سيعقد الأمور ويؤخر تطوير الحقول، لأن الاتفاق هو مع السلطة الفلسطينية، ومقرها حالياً رام الله في الضفة الغربية، بينما سيتوجب على الشركة البريطانية التعامل مع سلطات غزة، سواء أكان من ناحية الأعمال اللوجستية لتطوير الحقول أم لتزويد محطة الكهرباء هناك بالغاز. وتبقى الأمور عالقة في الوقت الحاضر إلى حين إنهاء الخلاف السياسي. ■

من أجل تخفيض حصة شركة "بي جي" إلى ما دون نسبة ٦٠٪، وزيادة حصة فلسطين، الممثلة بالصندوق القومي الفلسطيني الذي تديره السلطة الفلسطينية، إلى أكثر من نسبة ١٠٪، وكذلك زيادة حصة شركة اتحاد المقاولين الدولية إلى أكثر من نسبة ١٠٪. وفعلاً، فإن الاتفاق بين الشركاء الثلاثة كان ينص على تغييرات من هذا النوع عندما تنتهي عمليات الاستكشاف وتبدأ عملية التطوير، بحيث تنخفض حصة شركة "بي جي" إلى ما دون ٦٠٪، وتزداد حصة شركة اتحاد المقاولين الدولية والصندوق القومي الفلسطيني إلى أكثر من ٢٠٪. واجهت شركة "بي جي" تحديات جديدة بعيد موافقة الحكومة الإسرائيلية على شراء الغاز الفلسطيني في أواسط سنة ٢٠٠٧. وفعلاً، لم تستطع الشركة البريطانية حتى يومنا هذا أن توقع عقد البيع والشراء مع مؤسسة الكهرباء الإسرائيلية. وهو عقد ضروري لانطلاق أعمال تطوير الحقل وتشبيد البنى التحتية المرافقة.

فمن أجل حماية مصالحها المستقبلية، قررت الشركات الإسرائيلية الصغيرة، الشريكة في حقل "يام تيتيس" البحري، المنتج للغاز منذ سنة ٢٠٠٤ - وهي نوبل إنرجي وأفزر أويل وغاز، ودليك للحفر - المطالبة بحفظ حقوقها المستقبلية المستندة إلى كونها مزودة للسوق الإسرائيلية بالغاز،^(١) فقد اعترضت هذه الشركات على الاتفاق ما بين الحكومة الإسرائيلية وشركة "بي جي" لأنه حصري مع شركة واحدة، ومن ثم يعتبر احتكارياً وضد قوانين المنافسة الواردة في القانون الإسرائيلي للغاز الطبيعي، والتي تنص على فتح المجال عبر منافسة عامة أمام عدد من المزودين وليس إجراء محادثات ثنائية محصورة بمزود واحد فقط عند توقيع اتفاق إمدادات من هذا النوع. ويتوقع أن تبت المحكمة العليا الإسرائيلية هذه الشكوى.

كما أن هناك المطلب الإسرائيلي الداعي إلى

(١) "ميس"، ٢٠٠٧/٧/٢.